الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية و الثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الخميس

٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧

الساعة ١٥/١٥

نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد طليعة (ايران)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية :
السيد سيلي

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (تابع)
المناقشة العامة (تابع)

تنظيم الأعمال

Distr. GENERAL
A/C.5/32/SR.5
22 February 1978
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

77-56740

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (A/32/6 و A/32/8 و A/32/38 ؛ و A/C.5/32/12 و 13) (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد سيكيي (غانا) : قال انه من دواعي سرور وفده ان العلاقة بين اللجنة الاستشارية والامانة العامة لا تزال تتسم بطابع الثقة المتبادلة ، خاصة في وقت كان من شان النمو التصاعدي للميزانية ان يضخم مجالات عدم الاتفاق فيما بينهما .

٢ - واعرب عن ترحيب وفده بتخفيض حجم وثيقة الميزانية. واستدرك قائلا بيد انه يتفق مع الآراء التي اعرب عنها كل من رئيس اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق بما مؤداه انها لا تتضمن من المعلومات ما يكفي لتيسير اتخاذ القرارات على نحو يتسم بالمسؤولية في اللجنة الخامسة . ومضى قائلا ان وثيقة الميزانية يجب ان تهدف الى الرد على الاسئلة والشكوك لا اثارتها ، وخاصة حيثما ينطوي الامر على طلبات للحصول على موارد . وليس المطلوب هو اصدار مجلدات اضافية لوثيقة الميزانية وانما ادراج بيانات انتقائية من شأنها ان تساعد الجمعية العامة على اتخاذ مقرراتها على بينة .

٣ - واردف قائلا ان مما يدعو الى الاسف الشديد ان المقترحات الواردة في تقرير الأداء الذي قدمه الامين العام في الدورة الحادية والثلاثين قد اتخذت اساس مواصلة للميزانية البرنامجية المعروضة حاليا على اللجنة . وقد تم في نهاية الدورة السابقة اصدار كل من تقرير الاداء وما يتصل به من تعليقات ابدتها اللجنة الاستشارية ، وكان من المستحيل في ظل هذه الظروف ان يلم اعضاء اللجنة الماما كافيا بمحتوياته . وقد ادلت عدة وفود ببيانات في هذه الدورة اعربت فيها عن الاسف العميق للاساليب التي اتبعتها الامانة العامة في الخروج بمفاجآت والالحاح على الدول الاعضاء حتى توافق على المقترحات المالية التي لم يتوفر لها ما يكفي من الوقت لدراستها . ومن اجل تجنب تكرار حدوث هذه الحالة قال ان وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومفادها ان يقتصر تقرير الاداء الاول لفترة سنتين فقط على عرض ما هو ضروري من اثر التضخم ، وتفاوت اسعار العملات ، والقرارات التي تتخذها اجهزة تقرير السياسة والتي لا يمكن ارجاء تنفيذها الى فترة السنتين التالية .

٤ - وفيما يتعلق بمسألة الموظفين قال ان وفده يساوره القلق بصورة رئيسية ازاء ممارسة تحويل وظائف مؤقتة الى وظائف دائمة ونقل وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية. وقد لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها عن اعمال دورتها السابعة عشرة (A/32/38) ، انه ينبغي التمييز بين نقل وظائف صدر بشانها اذن واضح وبين ما لم يصدر بشأنها اذن. فقد لا تؤدي

(السيد سيكيي ، غانا)

عمليات النقل غير المأذون بها الى تحريف الاولويات التي حددها على نحو مناسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة فحسب وانما قد تكون ايضا غير دستورية . ومثال ذلك عمليات النقل التي اجراها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة التي تستند ظاهريا الى تفسير للقرار الذي انشئت بموجبه . اما تحويل وظائف مؤقتة الى وظائف دائمة فهو تكتيك يهدف الى تحويل المصروفات غير المتكررة الى مصروفات متكررة ، بل انه علاوة على هذا طريقة غير سليمة لاقامة اساس مواصلة للميزانيات البرنامجية المقبلة .

٥ - واستطرد قائلا ان من اصعب جوانب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ مسألة معدل النمو . وقال ان وفده يتعاطف مع كل من الهيئات التي هي من قبيل لجنة البرنامج والتنسيق ، التي يتعين عليها تحديد معدلات النمو لبراجح ، والامانة العامة التي يتعين عليها تطبيقها . وانه يتفهم المشاكل التي يواجهها الامين العام في تنفيذ توجيهات الجمعية العامة بشأن معدلات النمو ويأمل في ان تساعد لجنة البرنامج والتنسيق الجمعية العامة على اعطاء تعليمات اوضح في هذا الشأن في المستقبل .

٦ - ولاحظ ان الازمة المالية للامم المتحدة ، التي لم يورد الامين العام ذكرها في كلمته الافتتاحية ، لاتزال مدرجة في جدول اعمال اللجنة .

٧ - ومضى قائلا ان وفده قد راعه في بعض الاحيان سلوك بعض الوفود في التصويت . ولم يكن بامكانه ان يفهم ، مثلا ، سبب تصويت بعض الوفود ضد رصد اعتمادات اللجنة الاقتصادية لافريقيا في حين تنتظر تلك الوفود ان تصوت وفود من افريقيا معها لدى النظر في رصد اعتمادات للجانها الاقليمية . ولعله لو اتيحت لاعضاء اللجنة فرصة الاطلاع مباشرة على المشاريع البناءة التي تنفذها اللجان الاقتصادية في الاقاليم النامية لزاد تقديرها لاهميتها بالنسبة للشعوب المعنية .

٨ - السيد غريدو (الفلبين) : اعرب عن ارتياحه لوثائق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ولاحظ انه قد طرأت تحسينات كبيرة على اعداد وثائق الميزانية وذلك منذ بدء الميزنة البرنامجية قبل ثلاث سنوات . واستدرك قائلا بيد انه لاتزال هناك حاجة لتوثيق الارتباط بين المدخلات والمخرجات وذلك لتيسير تقييم مقترحات الميزانية . وكما ذكر رئيس اللجنة الاستشارية ينبغي القاء نظرة شاملة على كامل تكاليف البراجح المختلفة . وفي الوقت الذي تم فيه على نحو مناسب تبيان اوجه استخدام الاموال الخارجة عن الميزانية في الميزانية البرنامجية فسيكون من المفيد اعطاء معلومات عن جميع موارد هذه الاموال . وبالاضافة الى ذلك ينبغي ان ترد الموارد العامة للاموال قبل تقديرات المصروفات في عرض الميزانية . ومن المستصوب اسقاط اجمالي الموارد لكل برنامج ، او برنامج فرعي سواء كان قائما او مقترحا ، او لكل برنامج . وقال ان وفده يتفق في الرأي مع توصية اللجنة الاستشارية بضرورة تقديم ارقام مقارنة للموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ايضا . وقد يود الامين العام ايضا ان ينظر في جدوى توفير بيانات يمكن تحديدها كميا

(السيد غريدو ، الفلبين)

كما اقترحت اللجنة الاستشارية دعما للطلبات المقدمة للحصول على موارد . وقد ايدت اللجنة الخامسة في الماضي تحسين نظام المحاسبة الذى تتبعه ادارة الشؤون المالية . وقال ان وفده يؤسفه عدم كفاية قاعدة البيانات التي تسببها نواحي القصور في المحاسبة .

٩ - ومضى قائلا ان القلق يساور الدول الاعضاء بسبب ازدياد ارتفاع مستوى الميزانية البرنامجية ونظرا لان ثلاثة ارباع نمو البرامج يتصل بموظفين اضافيين . بيد انه ينبغي الثناء على الامين العام لما بذله من جهود لاحداث توازن معقول بين أشد الاحتياجات الحاحا والعبء المالي الذى تتحمله الدول الاعضاء . وحيث ان التضخم وتقلبات اسعار العملة تمتص معظم موارد الميزانية فينبغي للدول الاعضاء ان تحسب حساب معدل للنمو الحقيقي اذا كانت الميزانية تستخدم كأداة للتنمية وكوسيلة لتنفيذ اهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد . ومضى قائلا ان تحديد معدل نمو حقيقي قدره ٢ر٢ يعد معقولا في اطار قرار الجمعية العامة ٣١/٩٣ . وقد اختلفت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة عشرة مع الامين العام على تفسير النمو الحقيقي في ضوء هذا القرار. وفي الوقت الذى لا يجادل فيه وفده في الاسلوب الذى أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق لتعيين معدلات نمو للبرامج الرئيسية الستة والعشرين ، فانه يميل الى الاتفاق مع الامين العام على انه لا يمكن تطبيق هذه الطريقة على برامج اخرى مثل برامج اجهزة تقرير السياسة . كما ان الامين العام اورد حجة قوية جدا تدعم عدم امكانية تطبيق معدلات النمو النسبي التي حددتها لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتصل بالتكاليف المباشرة أو الكاملة . وينبغي ان تتوخى اللجان الاقتصادية الاقليمية المرونة في تحديد اولوياتها الخاصة فيما بين البرامج ضمن مستوى عام للنمو . اذ ينبغي ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٨١ (د - ٢٥) ان تفي اللجان الاقتصادية الاقليمية بالحاجة الى نهج موحد لتحليل التنمية وتخطيطها ؛ وينبغي الا يكون من شان وضع مبادئ توجيهية لتحديد معدلات النمو أن يفسد القصد من وراء هذا القرار . وقد اصبحت الحاجة اشد منها في اى وقت مضى الى اقرار منهجية مناسبة لقياس النمو الحقيقي يمكن تطبيقها على الخطة المتوسطة الاجل الحالية . وقد تود الامانة العامة ان تعلق على المسائل التي اثارتها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٦٥ من تقريرها (A/32/38) . وقال ان وفده يوافق على توصية لجنة البرنامج والتنسيق بضرورة توضيح الافتراضات بشان مدى توفر موارد خارجة عن الميزانية وذلك لدى تحديد معدلات النمو النسبي مستقبلا . ولذا فان وفده يرحب بسماع آراء الامانة العامة بشأن نقل وظائف ممولة من اموال خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية مما يجنح ، كما لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق ، الى تحريف الاولويات التي حددها المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة .

١٠ - ومضى قائلا ان وفده يشارك اللجنة الاستشارية في القلق لما يبدو من عجز مديرى البرامج عن اجراء تحليل منتظم لتكوين ومحتويات اساس المواصلة ، الامر الذى حال دون انهاء برامج فرعية او برامج او مشاريع او انشطة فات أوانها او ذات فائدة حدية او عديمة الجدوى . ويجب ايلاء الاهتمام الواجب الى حساب المرتبات والتكاليف العامة للموظفين وذلك من اجل تقديم صورة

(السيد غريدو ، الفلبين)

دقيقة لاساس المواصلة . وقال ان وفده يود في هذا الصدد ان يعلم السبب الذى حمل الامانة العامة على الا تطبق انتقائيا نهج اساس الصفر الا بالنسبة الى بعض بنود المصروفات .

١١ - واعرب عن تأييد وفده لسياسة الميزنة الكاملة التي يطبقها الامين العام . ومضى قائلا انه ريثما يتم تحديد منهجية مشتركة لتقدير التضخم واثره على الميزانية ، ينبغي توفير اعتماد لمواجهة التضخم في تقديرات الميزانية وذلك على اساس ان يكون مفهوما انه ينبغي ان يستند المعدل على متوسط سنوى ويخضع لاعادة النظر فيه اذا اقتضت الظروف ذلك .

١٢ - ومضى قائلا انه اذا قررت الجمعية العامة عقد الدورة الخامسة للاونكتاد في مانيلا في عام ١٩٧٩ فستبذل حكومته قصاراها لانجاح الاونكتاد الخامس في كافة النواحي . واضاف ان مركز الفلبين للمؤتمرات في مانيلا مجهز بأحدث المرافق ويمكن ان يستوعب بسهولة مؤتمرا كبيرا مثل الاونكتاد. وستتحمل الحكومة الفلبينية بالطبع التكاليف الاضافية الناشئة عن عقد الدورة بعيدا عن جنيف وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٠٩ (د - ٢٤) .

١٣ - واستطرد قائلا ان وفده سيأخذ بعين الاعتبار ، لدى النظر في بنود منفردة في الميزانية ، التعليقات التي ابدتها لجنة البرنامج والتنسيق بشان تقارير تقييم البرامج . بيد انه يوافق على انه ينبغي مواصلة زيادة التركيز على زيادة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية ، وانعكاسها في الميزانية العادية . وينبغي للجنة في هذا الصدد ان تنظر بعين التشجيع في انشاء وحدة لخدمات المعلومات في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

١٤ - ومضى قائلا ان وفده قد احاط علما مع الاهتمام بالخطط التي وضعها الامين العام لتوزيع غرف الاجتماع وتحسين مرافق خدمة المؤتمرات ومرافق المندوبين بالمقر . وينبغي للجمعية العامة ان تتصدى بحزم لمشكلة الاماكن ، ذلك انها تتعاظم كلما ازداد عدد الاعضاء الذين ينضمون الى المنظمة واستمرت الزيادة في عدد الموظفين دون توقف . وقد تود الدول الاعضاء ، لدى النظر في هذه الخطط ، ان تاخذ بعين الاعتبار ما للتضخم من آثار ضارة على مشاريع البناء التي يتم تأخيرها أو تأجيلها .

١٥ - واستطرد قائلا ان وفده يتطلع الى الاطلاع على تقرير الامين العام عن الابتكارات التقنية في اخراج منشورات ووثائق الامم المتحدة ويأمل ان تؤدى مقترحاته الى الاقتصاد والكفاءة في اخراج الوثائق التي تستهلك جزءا كبيرا من الميزانية .

١٦ - ومضى قائلا ان من اهم التقارير التي ينظر فيها في الدورة الحالية تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية الذى سيشمل ، في جملة ما يشمل ، مبادئ لتحديد شروط الخدمة وجداول المرتبات لفئة الخدمات العامة في جنيف . واعرب عن امل وفده في ان يتم في نهاية المطاف التوصل الى حل عملي في هذا الشأن .

(السيد غريدو ، الفلبين)

١٧- ومضى قائلا اما بالنسبة لمسألة الموظفين ، فان وفده لعلى ثقة في ان ييذل الامين العام كل ما في وسعه ، رغم الضغوط السياسية ، للامتثال للمعايير والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الميثاق وقرارات الجمعية العامة بشأن تثبيت موظفين يتسمون بالمهارة المهنية والولاء والاخلاص.

١٨- واختتم كلمته قائلا ان وفده يؤيد تقديرات الميزانية لمؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتقديرات للبرامج في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي ، آخذا بعين الاعتبار ما يتصل بذلك من تقارير اللجنة الاستشارية .

١٩- السيد شميت (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال انه قد تزايد قلق الدول الاعضاء ، ولاسيما بعض الدول التي تقدم اشتراكات اكبر ، في السنوات الاخيرة لاستمرار نمو الميزانية . ومضى قائلا ان حدة قلقها هذا لم تخف ، اذ ان حدوث زيادة في مجموع الميزانية المقترحة للفترة ١٩٧٨- ١٩٧٩ تزيد على ٢٦ في المائة بالنسبة للتقديرات الاولية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ هو أمر لا يجيز التواني في الجهود التي تبذل من اجل بلوغ سياسة تقييدية للميزانية . وتتسم المبادرة الشخصية ، التي يقوم فيها الامين العام بتشجيع ممارسات ادارية ومالية سليمة ، بأهمية حاسمة لمكانة الامم المتحدة وللتعاون الدولي .

٢٠- واعرب عن اعتقاد حكومته بضرورة عدم القيام بأية محاولة ترمي الى ان تعزى علميا قيم محددة الى مكونات التكاليف في مقترحات الميزانية التي قدمها الامين العام ؛ ويصدق هذا بصفة خاصة على الارقام الخاصة بمعدلات النمو الحقيقي للبرامج كل على حدة ، والتي ينبغي النظر اليها ببساطة بوصفها مؤشرات . فالمنهجية اداة لمسايرة واقع معقد ؛ ولا ينبغي الاستعاضة بها عن الواقع ذاته ، ولا يمكن لوفده ان يوافق على انه يمكن معادلة مواصلة البرامج بمواصلة الموارد ، وانه لذلك ليس للامين العام سلطة كبيرة على مكونات التكاليف التي تشكل اساس المواصلة. وسيعني قبول منطق التفكير هذا اعفاء الامين العام من واجبه الذى يتمثل في ابقاء فعالية البرامج قيد الاستعراض وانهاء او تخفيض الانشطة التي فات أوانها والانشطة ذات الفائدة الحدية . بل انه على الرغم من ان وثيقة الميزانية تتضمن مجرد حديث لا جدية فيه في صالح الميزانية التي اساسها صفر ، لم تبذل بعد اية محاولة جادة لتقييم البرامج في الامم المتحدة . وتواصل الامانة العامة التذرع بحجة أنه لا يمكن ان يقوم بتعديل الاولويات وتغيير البرامج أو الغائها سوى هيئات دولية حكومية ، وذلك حتى رغم ان عددا من البرامج لا يحتفظ الا بصلة واهية مع قرار سالف . ومن المسلم به ان هناك مصاعب جمة في تسوية تكاليف الموظفين حسب الظروف المتغيرة . بيد انه فيما يتعلق ببنود اخرى مثل الخبراء الاستشاريين والسفر واللوازم ، فان طريقة حساب اساس المواصلة ومعدل النمو الحقيقي وعنصر التضخم لا تفي بالمطلوب .

٢١- واردف قائلا ان وفده يصادف مشكلة مماثلة في قبول بيان الامين العام القائل بأن عنصر التضخم في مقترحات الميزانية يخرج عن نطاق سيطرته . اذ تتمثل احدى مسؤوليات الامين العام

(السيد شميت ، جمهورية المانيا الاتحادية)

في ايجاد طرق لاستيعاب تكاليف التضخم مثلما تجبر حكومات وطنية على القيام به . ولربما تؤدى الميزنة شبه الكاملة الى زيادة انضباط الميزانية ؛ بيد انه يجب ان يتمثل الهدف الرئيسي ، بغض النظر عن تقنية الميزنة المعتمدة ، في فرض قيود ما على الزيادات التلقائية في التكاليف التي تعزى الى التضخم .

٢٢ - وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين قال ان عددا كبيرا من مقترحات تحويل وظائف مؤقتة حالية الى وظائف ثابتة ، واستخدام اموال استئمانية من موارد خارجة عن الميزانية لتمويل وظائف ثابتة ، وتقديم عدد كبير من الطلبات الجديدة للحصول على اموال المساعدة المؤقتة كانت بمثابة قناع يغطي الصورة الحقيقية . وينبغي للامين العام وللجنة الاستشارية ان يوردا في البيانات التي تقدم مستقبلا تحليلا كاملا لمجموع احتياجات المنظمة من اليد العاملة ، بين الوظائف التي تحسب على الميزانية العادية والوظائف التي تحسب على موارد خارجة عن الميزانية والوظائف التي تمثل مهام دعم . وقال ان التقسيم الحالي للوظائف الى وظائف ثابتة ووظائف مؤقتة لكامل الوقت ، ظل بعضها قائما لسنوات طويلة ، غير واقعي ؛ وانه يعمل ، علاوة على ذلك ، على تعزيز فكرة ان الوظائف الثابتة دائمة ولا يمكن المساس بها .

٢٣ - واستدرك قائلا ومع هذا فان وفده يحس بوجود اتجاه ايجابي ويقدر الجهود التي يبذلها الامين العام وموظفوه من اجل تنفيذ سياسة للميزانية اكثر دقة مما كان متبعا في الماضي . وانه يتفهم المصاعب التي يصادفها الامين العام والاحتياجات المتغيرة للمنظمة وسيسهم بروح ايجابية في النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة بابا بابا . وسيعتمد موقفه النهائي على الطريقة التي ستدير بها المناقشات وعلى التطورات في النظر في مسائل اخرى اثناء الدورة الحالية .

٢٤ - واستطرد قائلا ان من بين المسائل الهامة التي يجب تسويتها قبول الموافقة على جدول الانصبة المقررة لفترة السنتين المقبلة ومسألة ايجاد حل لمشكلة العجز الحالي . وقال ان التحسن الذى طرا على الموقف النقدى للامم المتحدة لا يرجع سوى الى سعي الامين العام المستمر الى جمع الاشتراكات المقررة كاملة في حينه والى تعاون عدد من الدول الاعضاء . ولا يرى وفده ان من السهل مواصلة الاتفاق على اعادة تشكيل صندوق راس المال الدائر البالغ ٤٠ مليون دولار والذى يجرى باستمرار استنزاف موارده لسد الثغرة التي يسببها الامساك عن دفع الاشتراكات المقررة.

٢٥ - واعرب عن مشاركة وفده الامين العام في الرأى بان ثمة حاجة ماسة الى التوصل الى حل منصف لمسألة مرتبات فئة الخدمات العامة في مكتب جنيف ، وذلك اذا كانت لتتم الحيلولة دون قيام الموظفين بحركة مطالبة . ومضى قائلا ان حكومته لن تتعاطف مع مثل هذه الحركة اذا تم القيام بها ورحب بما وعد الامين العام به من عمل سريع .

٢٦ - واردف قائلا ان بلده ، يعي مسؤوليته بوصفه احد كبار المشتركين في الميزانية العادية ؛ وهو مستعد ، شأنه دائما ، لان يدعم الامم المتحدة دعما ماليا كاملا ، ولان يعمل ، في الوقت نفسه ، على تعزيز اهداف المنظمة عن طريق العمل من اجل وضع سياسة مالية سليمة واقامة ادارة تحقق الاقتصاد

٢٧— السيد جورج (الهند) : أشاد بالامين العام للبيان المستنير الذى ادلى به ، وباللجنة الاستشارية لمعالجتها المسائل بدقة وبواعز من الضمير وبحساسية .

٢٨— ومضى قائلا ان توزيع الموارد على مختلف البرامج الرئيسية قد تأثر ، لاول مرة في مقترحات الميزانية التي قدمها الامين العام ، تأثرا كبيرا بتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن معدل النمو النسبي ، وهي التوصيات التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما بعد في القرار ٣١/٩٣ . بيد ان متوسط معدل النمو ينشأ عن مقترحات الامين العام نفسها وليس عن مقرر تشريعي . وفضلا عن هذا فقد اثرت تقلبات الموارد في عدد من المجالات ، مثل : الانشطة السياسية وانشطة انهاء الاستعمار والخدمات المشتركة واعمال الصيانة ، في متوسط معدل النمو ، الذى أثر بدوره في حجم الموارد المتاحة للانشطة في المجالين الاقتصادى والاجتماعي ، ويمكن ان يكون الاثر المترتب على ذلك كبيرا في البرامج الصغيرة ، حتى وان كانت زيادة مطالب الامين العام لها ما يسوغها تماما ، كما في حالة برنامجي الرقابة على المخدرات وحقوق الانسان . واقترح ان تقوم شعبة الميزانية بابداء ملاحظاتها على اثر نمو ابواب الميزانية ، التي لم تقم لجنة البرنامج والتنسيق بدراستها بتعمق ، على البرامج الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية .

٢٩— واردف قائلا ان حساب اساس المواصلة ذو اهمية حيوية لانه يتوقف عليه تحديد متوسط معدل النمو ، وبالتالي كامل توزيع الموارد على البرامج الرئيسية . ويبدو ان اللجنة الاستشارية لا تشعر بالارتياح الى حد ما للطريقة التي استخدمها الامين العام لاجراء هذا الحساب ، وذلك رغم انها لم تقترح طريقة أو رقما بديلين . واعرب عن امله في ان تلقي اللجنة الاستشارية مزيدا من الضوء على المشكلة وتقترح طريقة أفضل . ومن الواضح ايضا انه لن يتم تماما بلوغ الاهداف المحددة وهي توجيه نمو الميزانية نحو مجالات اولوية سابقة التحديد ، وسيقتضي الامر قيام الامانة العامة واللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق باجراء قدر وافر من الدراسة وذلك قبل ان يتسنى التوصل الى توزيع مرض للموارد على مختلف البرامج الرئيسية . وفي هذا الصدد قال ان وفده يقر الملاحظات التي ابدتها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرات من ٦٠ الى ٦٥ من تقريرها (A/32/38) بشأن المشاكل العملية لتحديد النمو الحقيقي . وقد يكون من المفيد للجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق ان تتبادلا الآراء بشان هذه المسالة الهامة حتى تتسنى لكل منهما الاستفادة من خبرة الاخرى .

٣٠— وفيما يتعلق بالتعليقات الواردة في الفقرة ٣٢ من التقرير الاول للجنة الاستشارية (A/32/8) ، طلب الى رئيس اللجنة الاستشارية ان يذكّر الوفود بالتوصيات التي قدمتها هذه اللجنة فيما سبق من فترات السنتين ، والى الامانة العامة ان تستجيب لذلك حتى يمكن تقييم التقدم المحرز .

٣١— ومضى قائلا ان التقييم الصريح الداخلي والخارجي شرط مسبق لتوزيع الاولويات توزيعا

(السيد جورج ، الهند)

دقيقا فيما بين البرامج والبرامج الفرعية وللاقتصاد في انجاز البرامج . ومع هذا فمما يثير الدهشة ان لجنة البرنامج والتنسيق قد اكتشفت ان القليل من مديرى البرامج يجرون تقييما حازما لفاعلية الانشطة التي يتولون مسؤوليتها ، وذلك لانه يوجد في الامانة العامة القليل من وسائل قياس فعالية البرامج ولان المعايير ، التي اقترحت على مديرى البرامج لاجراء التقييم ، تستند الى اعتبارات مالية بدلا من الاهتمام بفعالية الانجاز . وتوجد في الوقت نفسه مسؤوليات واضحة عن اجراء التحسين وذلك بفضل توفر بيانات خام غير مستعملة داخل الامانة العامة وتوفر جهاز داخلي للتقييم الموضوعي مسؤول مباشرة امام الامين العام . وسيكون من الافضل ان تتولى التقييم وحدة مستقلة تابعة للامانة العامة تتسم بهذا الطابع بدلا من مواصلة العمل بالتقييم الذاتي من جانب مدير البرنامج . ويمثل عدم وجود بيانات بشان ما للبرامج من اثر عقبة تحول دون اجراء تقييم موضوعي . ولذا قال ان وفده يناشد جميع البلدان النامية تقديم المساعدة في تقييم فعالية برامج الامم المتحدة التي تنفذ بناء على مبادرة منها .

٣٢ - واردف قائلا انه يمكن ان تترتب على استخدام معدل النمو كوسيلة للرقابة على الميزانية آثار خطيرة بالنسبة لتوسيع الانشطة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي . وفي الماضي كانت الموارد الخارجة عن الميزانية كثيرا ما تستخدم لسد الثغرات ، وترتيبا على ذلك قال ان وفده لا يشعر بالارتياح من جراء اقتراح الامين العام نقل بعض الانشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . وفي الحقيقة تستطيع المنظمة ان تستفيد من الخبرة التي اكتسبتها في هذا الشان بعض الوكالات الاكثر ابتكارا في منظومة الامم المتحدة .

٣٣ - واستطرد قائلا ان الاعتماد الكبير الذى رصد لمواجهة التضخم في مقترحات الميزانية التي قدمها الامين العام يمثل عبئا ثقيلا بصفة خاصة على مقدمي الاشتراكات الاصغر دون ان يقدم لها اى تعويض وذلك من خلال زيادة انجاز البرامج . ومن شان القيام بالتخفيف من وطاة ذلك في شكل تخفيض الانصبة ، ان يترتب عليه اثر ضار على سياسة تدبير الموظفين على اساس جغرافي .

٣٤ - ومضى قائلا ان التدقيق المتمعن لمقترحات الميزانية يكشف النقاب عن العديد من الامثلة التي تم فيها انهاء برامج فات اوانها وبرامج ذات فائدة حدية والبدء في انشطة جديدة على اساس الموارد الحالية من الموظفين . وقال ان هذا الانهاء على مراحل لانشطة عديمة الجدوى ، وان لم يتوفر دائما دليل وثائقي واضح عليه في بيان الامين العام ، هو موضع الترحيب .

٣٥ - واستطرد قائلا اما بشان الملاك ، فقد طلب الامين العام تحويل عدد من الوظائف ، تحسب حاليا على المساعدة المؤقتة العامة وموارد خارجة عن الميزانية ، الى وظائف ثابتة . ويرحب وفده بان يتم ، قبل ان تشرع اللجنة في النظر في ابواب الميزانية التي يمسها ذلك ، تقديم ايضاح بشان الكيفية التي سيؤثر بها قبول مقترحات الامين العام على مبدا التوزيع الجغرافي العادل ، ولاسيما على تنفيذ احكام القرار ٣١/٢٦ التي تتعلق بتمثيل البلدان النامية في الامانة العامة .

(السيد جورج ، الهند)

واعرب عن مشاطرة وفده الراى مع ما ابدته اللجنة الاستشارية من قلق بشان حالة الشواغر ، وخاصة النقص في الموظفين في اللجان الاقتصادية التي تخدم الاقاليم النامية . واعرب عن تأييده لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تحقيق لا مركزية الانشطة . بيد انه لما كان التنفيذ الفعال لهذه التوصيات يتوقف على مدى توفر الموارد فانه يود ان يستمع الى تفسيرات بشان المشاكل التي تصادف في تدبير الموظفين وابقائهم في الاقاليم وذلك قبل ان تشرع اللجنة في بحث ابواب الميزانية المتعلقة باللجان الاقليمية . وكذلك يود ان تحدد ادارة شؤون الموظفين مدى تعارض ممارسة تشغيل موظفين بعقود قصيرة الاجل لشغل الشواغر مع سياسات تدبير الموظفين المعمول بها .

٣٦ — وفي الختام اقترح ان يقوم رئيس اللجنة الاستشارية ، قبل ان تشرع اللجنة في تدقيق ابواب الميزانية كل على حدة ، باعلام الدول الاعضاء عن الآثار التي ستترتب على توصيات هذه اللجنة بالنسبة لمتوسط معدلات النمو ومعدلات النمو النسبية للميزانية المقترحة .

٣٧ — السيد نوكيني (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان موقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيال المسائل الادارية والمسائل المتعلقة بالميزانية يستند الى دعم الحكومة السوفياتية للامم المتحدة ، ومساهماتها النشطة في انشطة المنظمة وحرصها على تعزيز فعالية الامم المتحدة بوصفها اداة هامة لصيانة السلم والامن . وقال انه يجب استخدام الموارد على نحو رشيد وينبغي تكريسها اساسا لتحقيق المهام الاساسية للامم المتحدة كما حددها الميثاق ، الا وهي صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز تخفيف حدة التوتر الدولي وجعل هاتين العمليتين لا رجعة فيهما .

٣٨ — ومضى قائلا ان مصروفات الامم المتحدة قد اخذت في التزايد بمعدل مرتفع بلا مسوغ في السنوات الاخيرة . ولا يمكن للاتحاد السوفياتي ان يقبل هذا الاتجاه ، الذى انعكس الآن اكثر من اى وقت مضى في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ . ولا تكرس الاشتراكات التي تقدمها الدول الاعضاء تماما لخدمة المهام التي انشئت المنظمة من اجلها ، بل ان بعض الاموال تستخدم من اجل تحقيق مقاصد لا تتفق مع الميثاق . كما انه من الخطأ استخدام الاموال استخداما غير فعال او حتى تبذيرها .

٣٩ — واردف قائلا ان ميزانية الامم المتحدة اخذت في التزايد بمعدل اسرع بكثير من متوسط الدخل القومي للدول الاعضاء وتخلفت الموارد التي ترغب دول في توفيرها للامم المتحدة كثيرا عن اللحاق بالزيادة في نفقات المنظمة . ولا يمكن السماح بوجود مثل هذا التعارض ، ويجب حله من خلال تخطيط هذه النفقات تخطيطا اكثر ترشيدا واقتصادا . ولن تستفيد الدول الاعضاء ، ولاسيما البلدان النامية ، من الزيادة السريعة في نفقات الامم المتحدة . وتكرس نفقات الميزانية بصورة رئيسية للصرف على الموظفين ولزيادة عددهم في الامانة ، التي يزيد عدد موظفوها بالفعل عن الحاجة

(السيد نوكيني ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ويعملون اقل من اللازم ، وكذلك لزيادات لا مسوغ لها في علاوات الموظفين ، مما لا يمت بصلة الـــى احتياجات التنمية الحقيقية للدول الاعضاء .

٤٠ــ واستطرد قائلا انه كان ينبغي اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة مع ايلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات الجمعية العامة ، ولقلق الكثير من الدول الاعضاء ازاء الحالة الراهنة ، وللحاجة الـــى زيادة فعالية انشطة الامم المتحدة والاقتصاد فيها وللحاجة الى تثبيت الميزانية . بيد ان الامانـة العامة لم تعمد فقط الى تجاهل هذه الاحتياجات وانما عمدت ايضا الى اقتراح زيادة لا مسوغ لهـا في النفقات . وتمثل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ زيادة قدرهـــا ٥ر٣٢ مليون دولار عما كانت عليه الميزانية البرنامجية المقترحة في فترة السنتين السابقتين ، وقـد يسفر اتخاذ هيئات دولية حكومية والجمعية العامة لمقررات عن حدوث زيادة اكبر من ذلك بكثير .

٤١ــ ومضى قائلا ان عدم كفاية المستويات العليا في الامانة ، بالنسبة الى زيادة فعالية الانشطة التي تضطلع بها المنظمة والاقتصاد فيها على اساس توجيهات الجمعية العامة ، قد تبدت الآن على نحو اكثر وضوحا منها في اى وقت مضى . وهناك عدد من نواحي القصور الخطيرة في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة قد تسفر ازالتها عن خفض نفقات لا مسوغ لها . اذ لا تتضمن الميزانية البرنامجية من الناحية العملية اية معلومة من المعلومات المطلوبة في قرارى الجمعية العامة ٣٤ ٣٥ (د ــ ٣٠) و ٣١ / ٩٣ بشأن البرامج التي هي على وشك الانهاء او على وشك ان تختصر والموارد المفرج عنها . وبالمثل لم تقدم معلومات بشان البرامج التي فات اوانها ، او ذات الفائدة الحدية او عديمة الجدوى ؛ وبصفة عامة فقد تم اعداد الميزانية البرنامجية دونما اجراء تحليل مناسب لكافة البرامج الموجـــودة . ولذا فليس باستطاعة الدول الاعضاء تحديد الانشطة الجديدة التي يمكن تنفيذها على اســـاس الموارد التي تم الافراج عنها او المقرر الافراج عنها في غضون فترة السنتين التاليتين ، كما لا يمكن لها ان تبت في مدى تبرير الزيادات المقترحة في النفقات . ولذا ينبغي للامانة العامة ان تمتثـــل لقرارى الجمعية العامة ٣٤ ٣٥ (د ــ ٣٠) و ٣١ / ٩٣ وتتيح المعلومات ذات الصلة بالموضوع قبـل ان تستكمل اللجنة الخامسة نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة . ولم تعمد الامانة العامة فقط الى ان تدرج في المقترحات المعروضة على اللجنة ، من الناحية العملية ، كافة الانشطة الحاليـــة التي تضطلع بها المنظمة وانما عمدت ايضا ، بمبادرة منها ، الى ان تطلب رصد اعتمادات للبرامج الآخذة بالتوسع ؛ ويتعارض هذا النهج مع المادتين ١٥٣ و ١٥٤ من النظام الداخلي ومع راى اللجنة الاستشارية بأنه من المفترض بصفة عامة ان تأتي الزيادات في البرامج في اعقاب اتخاذ مقررات من قبل هيئات تقرير السياسة لاقبله . ويتحمل الامين العام ، بوصفه الموظف الادارى الرئيســـي للمنظمة ، مسؤولية الامتثال الى تعليمات الجمعية العامة وكفالة عدم تجاوز الامانة العامة لسلطتها .

٤٢ــ ومضى قائلا ان الامانة العامة قد اقترحت انشاء ٤٨٧ وظيفة جديدة . بيد انها عجـــزت عن تبرير هذه النفقات فانتهكت بذلك مبادئ الميزنة ذات الاساس الصفر ولم تقدم معلومات عن الموارد

(السيد نوكيني ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المفرج عنها ، ولم تأخذ بعين الاعتبار جميع الموارد من الموظفين والموارد المالية المتاحة لها . وبناء على ذلك لا يمكن قبول اقتراح انشاء وظائف جديدة ، ولا يتفق وفده من حيث المبدأ مع سياسة الامانة العامة وهي زيادة عدد موظفيها تلقائيا . اذ ينبغي تحديد الاحتياجات من الموظفين على اساس التقنيات الادارية الحديثة واحتياجات البرامج ذات الاولوية والاستخدام السليم للموارد المفرج عنها . ويمكن زيادة انتاجية الامانة العامة عن طريق تحسين تنظيم الاعمال واتقان الاساليب الادارية وزيادة المساءلة . ويجب ان توضع الميزانيات البرنامجية على نحو يكفل الانتفاع السليم من الموارد ، لاسيما الموارد البشرية ، وقال ان وفده يقدم مجددا اقتراحا بأن يعهد الى وحدة التفتيش المشتركة بمهمة التحقق من الانتفاع الفعلي من الموظفين في الامانة العامة . ولا يمكن لوفده ان يؤيد طلبات انشاء وظائف دائمة او مؤقتة اضافية .

٤٣ - واستطرد قائلا ان الجمعية العامة قد وافقت ، في قرارها ٣١/٩٣ ، على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن معدل نمو البرامج الرئيسية ، ولكن الامانة العامة عمدت الى الدوران حول هذه التوصيات لدى اعدادها للميزانية البرنامجية المقترحة . فعلى سبيل المثال تم تصنيف معدل نمو برامج خاصة بالبيئة والمساعدة المقدمة الى اللاجئين والاعلام بوصفها " دون المتوسط بكثير " ، بينما يبلغ معدل نمو هذه البرامج في اطار الميزانية البرنامجية المقترحة ٨ر٤ في المائة و ٣ر٥ في المائة و ٢ في المائة على التوالي . وتوجد اوجه تعارض مماثلة في برامج اخرى ، ولذا يجب على اللجنة الخامسة اعادة التسويات اللازمة .

٤٤ - ومضى قائلا ان الازمة النقدية والمالية التي تؤثر على البلدان الرأسمالية والتي تثير ، فيما تثير ، تضخما لربما بدأ في ان يمتد اثرها المعاكس الى ميزانية الامم المتحدة ، ولكن القرار الذي اتخذته الامانة العامة ، باحالة عبء النفقات الاضافية التي ينطوي عليها هذا الى عاتق جميع الدول الاعضاء لا يتفق مع مقرر تم اتخاذه في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة يقضي بان يتم ، الى اقصى حد ممكن ، استيعاب النفقات الزائدة التي ترجع الى زيادات في الاسعار عن طريق تحقيق وفورات وعن طريق اعادة تقييم الاولويات وعن طريق اجراء تسويات ضمن الميزانية . وبالاضافة الى هذا اقترح قرار اتخذته الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين انه ينبغي للامانة العامة ان تسترشد بآراء الدول الاعضاء لدى معالجة مشاكل التضخم ، وقد ايد الكثير من الدول مرارا وتكرارا ضرورة استيعاب آثار التضخم عن طريق تحقيق الاقتصاد او اجراء تسويات في حدود الميزانية او الحصول على اشتراكات من البلدان المتقدمة النمو التي توجد فروع للامانة العامة فيها . ولم تأخذ الامانة العامة هذه الآراء في الاعتبار ، ولذا لا يمكن لوفده ان يؤيد اقتراحات لادراج اعتمادات لمواجهة التضخم في الميزانية البرنامجية المقترحة . وقال انه ينبغي للامين العام ان يتخذ تدابير فعالة للسيطرة على اثر التضخم على الميزانية ووضع تدابير تقشف وتحسين تخطيط المشتريات والتشاور مع حكومات البلدان المتقدمة النمو الاكثر تضررا بالتضخم والتي تقع فيها وكالات الامم المتحدة . وبالمثل

(السيد نوكيـــني ، اتحـــاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لا يمكن لوفده ان يؤيد الاقتراح الخاص بتقديم تبرعات لمواجهة التضخم ، ويطلب الى الامين العـام ان يقدم تقريرا سنويا الى الجمعية العامة بشأن مسالة التضخم .

٤٥- واستطرد قائلا ان الامانة العامة قد قدرت النمو الحقيقي للميزانية البرنامجية المقترحـة بنسبة ٢ر٢ في المائة ، ولكن تم عرض معدل النمو الحقيقي بصورة اقل من الواقع . اذ لم تكـن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، كما وافقت عليها الجمعية العامة (٩ر٧٨٣ مليـون دولار) ، هي اساس المقارنة المستخدم وانما كان ذلك الاساس هو مستوى الانشطة التي تم تحقيقها خلال فترة الميزانية الحالية حسب اسعار نهاية عام ١٩٧٧ (٨ر٨٤١ مليون دولار). وفضلا عن هذا لم يؤخذ في الاعتبار في الطريقة الجديدة مجموع النمو الحقيقي للميزانية الجديدة (٧ر٤٣ مليون دولار) وانما اخذ فقط جزء من هذا النمو مقارنة مع ما يسمح بالنفقات غير المتكررة. ولم كانت الحسابات قد استندت الى المنهجية التي استخدمت في الماضي ، لبلغ معدل نمو الميزانية البرنامجيـة المقترحة ٦ر٥ في المائة ، ويجب مقارنة هذا المعدل بمعدل نمو قدره ٢ر٤ في المائة للميزانيـة البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وبناء على ذلك فقد عملت المنهجية المستخدمـة لحساب معدل النمو على تحريف المعدل الحقيقي ولذا أدت به الى الارتفاع حتى الى درجـة اعلى .

٤٦- ومضى قائلا لقد كان هنالك ميل متزايد لدى الامانة العامة الى نقل وظائف كانت تمول من قبل من اموال خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية دون ان تتخذ الجمعية العامة قرارا خاصا بذلك، وسيتم تنفيذ ٤١ عملية نقل من هذا القبيل وفقا للميزانية البرنامجية المقترحة. وفي هذا الصـدد فان مسلك اللجنة الاستشارية غير متسق : فقد عارضت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانيـة قبل عامين اجراء عمليات نقل من هذا القبيل ولكنها تؤيد في الوقت الراهن عددا منها . وقال ان بلده يعارض هذه الممارسة بشدة . واذا تم نقل وظائف تمول حاليا من تبرعات واموال اخرى خارجة عـن الميزانية الى الميزانية العادية فسينظر في الامساك عن دفع المبلغ الذي سيستخدم لتغطية هـذه الوظائف من اشتراكه في الميزانية العادية .

٤٧- ومضى قائلا ان الاتجاه الى ترفيع الوظائف لا سوغ له بصفة عامة حيث انه لا يرتبط بزيـادة المسؤولية او بحدوث زيادة في حجم عبء العمل او تعقده ، وليس من شانه سوى تيسير ترقيـات الموظفين . وينبغي ان تعتمد اعادة تصنيف الوظائف ، على وجه الحصر ، على احتياجات البرنامج ، ولذا فان وفده يعارض عمليات اعادة تصنيف الوظائف المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحـة . وينبغي ان تبين الميزانيات المقبلة تكاليف كافة انواع الخدمات ، بما في ذلك قيام المنظمة بتاجير اماكن الى وكالات اخرى داخل منظومة الامم المتحدة والتبرعات ، وينبغي ان تتضمن اعتمـادات لتسديد كلفة هذه الخدمات كاملة وذلك لكفالة عدم تمويل انشطة وكالات اخرى في اطار الميزانيـة العادية للامم المتحدة . وينبغي ان يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بتسديد التكاليف العامة الفعلية التي تكبدتها الامم المتحدة والوكالات بصدد تنفيذ البرامج التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي .

(السيد نوكيـــني ، اتحـــــاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٤٨- واردف قائلا ان مما يؤسف له ان الميزانية البرنامجية المقترحة لا تزال تشتمل على نفقـــات لتسديد " القرض المقدم الى الامم المتحدة " الذى تم التفاوض عليه بصدد عمليات تم القيام بها فـــي الكونغو والشرق الاوسط . وقد عارض الاتحاد السوفياتي هذه العمليات ، ولا يتحمل مسؤولية عنهـــا ويرفض تغطية النفقات التي تنطوي عليها . اذ تم القيام بهذه العمليات خرقا للميثاق ، وينبغـــي ان تتحمل البلدان التي فرضتها على المنظمة الآثار المالية الناجمة عنها . وفيما يتعلق بتمويل المساعدة التقنية يتضح من المادة ١٧ من الميثاق انه يجب تمويل هذه المساعدة فقط على اساس التبرعـــات. وسيقدم بلده تبرعاته للمساعدة التقنية بالعملة الوطنيـــة وذلك كما حدث في سنوات سابقة .

٤٩- واستطرد قائلا ان معدل نمو ميزانية الامم المتحدة مرتفع دون مبرر ، ويجب ان تقـــــوم الامانة العامة والدول الاعضاء بدور نشط في حل هذه المشكلة . وينبغي في هذا الصدد تحديـــد عدد البرامج حسب الموارد التي تستطيع الدول الاعضاء الاشتراك فيها والتي هي على استعـــداد للاشتراك فيها . ويجب وضع اولويات صارمة بشان تنفيذ البرامج ويجب تحديد ما اذا كان يمكـــن انهاء البرامج في حدود الوقت المتاح . ويجب ، لدى تحديد اولويات البرامج ، مراعاة طـــرق بديلة لتنفيذ البرامج داخل منظومة الامم المتحدة ، على ان يكون الهدف زيادة التنسيق وتقليـــل الازدواج . ويجب تمويل اجتماعات الاجهزة والمؤتمرات الجديدة من موارد يتم توفيرها من خـــلال تحديد الاولويات ، واجراء تخفيضات في عدد أجهزة الامم المتحدة وطول فترة انعقاد دوراتهـــا وتنظيم الاجتماعات بالمزيد من الترشيد والاقتصاد ، واجراء تخفيضات في الانفاق على الوثائـــق ، وما الى ذلك . ويمكن ان يتأتى تحقيق وفورات كبيرة نتيجة اجراء المزيد من التخفيضات في الانفـــاق على الخبراء والخبراء الاستشاريـــين ، وتكاليف العمل الاضافي والسفر والبرقيات ، والمشتريات مـــن المعدات الدائمة والمعدات الاخرى ، واعمال البناء واصلاح الاماكن . واخيرا ينبغي وضع حـــــد اقصى فيما يتعلق بالعلاوة السنوية في نفقات الميزانية ، على ان توافق الدول الاعضاء على هـــذا الحد الاقصى مع ايلاء الاعتبار الواجب الى آراء المشتركين الرئيسيين في الميزانية . وفيما يتعلـــق بالميزانية البرنامجية المقترحة التي هي قيد المناقشة ، ينبغي ان يكون مستوى النفقات التي تصرف على انشطة الامم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ هو نفس المستوى المحدد لفـــترة السنتين الحاليتين ، وينبغي ان يتم ، الى اقصى حد ممكن ، تمويل كافة الانشطة الجديدة الـــتي تقرها الجمعية العامة من اموال تم الافراج عنها من برامج جرى انهاؤها او اختصارها او من اموال يتم الحصول عليها من خلال تحديد الاولويات وازالة الازدواج وزيادة الانتاجية في الامانة العامـــة وتحقيق المزيد من الاقتصاد في جميع انحاء المنظومة .

٥٠- واستطرد قائلا انه قد تم تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بتحسين التوزيع الجغرافي لموظفي الامانة العامة ، ولكن يجب مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بصورة ادق للحيلولة دون تجـــاوز الدول لحصصها . ويمكن بعث الحيوية في الامانة العامة عن طريق تقاعد الموظفين حين بلوغهم سن

(السيد فوكيني ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الاحالة الى المعاش التقاعدى ، ويمكن زيادة فعالية الامانة العامة عن طريق الغاء العقود الدائمة. وقال ان وفده قد اقترح طريقة واقعية وعادلة لحل المصاعب المالية التي تصادفها المنظمة . وفيما يتعلق بتمويل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة قال ان الامانة العامة لم تقدم معلومات كافية بشأن كيفية انفاق ما يتصل بذلك من اعتمادات ، ومن المامول ان يتضمن تقرير الامين العام عن هذه المسألة معلومات بشان كل من النفقات المقبلة والسالفة . وفي الوقت الذى ساهم فيه الاتحاد السوفياتي في حفظ قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة منذ ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، الا انه لم يكن له ما يمت بصلة بالاتفاق الثاني الذى ابرمته مصر واسرائيل خارج اطار مؤتمر جنيف لاحلال السلم ، ولذا لا يمكنه ان يتحمل مسؤولية عن آثار هذا الاتفاق . وبناء على ذلك فلن يقوم بدفع ذلك الجزء من مساهمته في قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة الذى يستهدف تغطية النفقات المتعلقة بصدد الاتفاق المعني . اذ ان قوات الامم المتحدة تتمركز في الشرق الاوسط على اساس مؤقت تماما وينبغي الا تستخدم لارجاء تحقيق تسوية شاملة في المنطقة .

١٥ - واعرب عن تأييد وفده لجميع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بجعل انشطة الامم المتحدة اكثر فعالية واقتصادا . بيد انه يجب ان تضاعف اللجنة الاستشارية جهودها من اجل كفالة اجراء تخفيضات في النفقات ، ويجب ان تبدى قدرا اكبر من المداومة على الاشراف على تنفيذ توصياتها ويجب ان تكون اكثر اتساقا في هذه التوصيات . وقال ان اللجنة الاستشارية لم تقدم في تقريرها الاخير تقييم اساسيا للدور الذى تؤديه الامانة العامة بخصوص معدل نمو الميزانية المرتفع بلا مسوغ وامتناع الامانة العامة عن تنفيذ عدد من التوجيهات الهامة للجمعية العامة . وينبغي ان تضطلع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق بدور اكثر نشاطا في تثبيت ميزانية البرامج وينبغي ان تقوم الامانة العامة في هذا الصدد بتقديم تقرير عن الآثار المالية المترتبة على مقررات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الميزانية البرنامجية . وبالاضافة الى هذا ينبغي للامين العام ان يبذل كل ما في وسعه من اجل تحسين تنظيم الادارة والميزانية لانشطة الامم المتحدة ولكفالة الامتثال الى متطلبات الجمعية العامة بخصوص ادارة المنظمة ادارة فعالة واقتصادية . وسيتعين بصفة عامة اتخاذ اجراء جذرى من اجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة بخصوص الميزانية ومن اجل تثبيت النفقات . اذ ان الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ غير مرضية وغير مقبولة على الاطلاق بالنسبة للوفد السوفياتي .

تنظيم الاعمال

٢ - الرئيس : اقترح تقديم موعد النظر في البند ١٠٤ الى الاسبوع الذى يبدا في ٣ تشرين الاول/اكتوبر وذلك من اجل كفالة استخدام الوقت المخصص للجنة استخداما وافيا .

٣ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥